

تطور الاستثمار في الاقتصاد العراقي وبعض المتغيرات الاقتصادية المؤثرة فيه دراسة تحليلية
للفترة (1990-2010)

أ.م.د احمد طه الجميلي
كلية الإسراء الأهلية
م.م.حميد حسن خلف
جامعة تكريت /كلية الإدارة والاقتصاد
م.م. رياض احمد خلف
المديرية العامة لتربية كركوك

الخلاصة :- (منح قبول نشر بتاريخ 5 / 11 / 2014)

تقوم التنمية الاقتصادية في البلدان النامية ومنها العراق على مدى قدرة اقتصادياتها الفومية على توفير الموارد الحقيقية اللازمة لتنفيذ برامج التنمية فيها ،انعكست بشكل خاص في تطور الاستثمارات فيها ، و تباطؤ معدلات نموها الاقتصادي بشكل عام تنتج عنه اقتصاديات مشوهة توسعت فيها معدلات البطالة والفقر . وقد تناولت الدراسة تأثير بعض المتغيرات الاقتصادية التي تعتقد إنها أثرت بشكل كبير في أداء الاقتصاد العراقي في مجال الاستثمار منها الناتج المحلي الإجمالي 1× ومتغير الدخل القومي 2× ومعدلات التضخم 3× وأسعار صرف العملات 4× والآثار غير الاقتصادية مثل آثار الحروب والحصار الاقتصادي 5× و6× خلال فترة الدراسة (1990 - 2010) في تأثيرها على إجمالي تكوين رأس المال الثابت والذي يعني مقدار التراكمات الرأسمالية في الاقتصاد العراقي وتحليل النتائج في النموذج القياسي خلال الفترة الزمنية .

**Some Economic Variables Affecting The Development of Investment in
the Iraqi Economy , an Analytical Study for the Period (1990-2010)**

Dr. Ahmed Taha al-Jumaili

Hameed Hasan Kalaf

Riad Ahmed Kalaf

PHD economic

Msc economic

Msc economic

ahmedtaha@yahoo.com

Hameedhasan14@gmail.com

Abstract:

The economic development process in developing countries, including Iraq, depends on the ability of their national economies to provide the real resources necessary to implement their development programs, which have

been particularly reflected in the development of their investments and the slowdown in their overall economic growth resulting in distorting economies that have expanded unemployment and poverty.

The study examined the effect of some economic variables that have greatly affected the performance of the Iraqi economy in the field of investment, including GDP $\times 1$, national income variable $\times 2$, inflation rates $\times 3$, exchange rates $\times 4$, and non-economic effects such as the effects of wars and economic siege $\times 5$, $\times 6$, for the period (1990 – 2010), and the impact on the gross fixed capital formation, which means the amount of capital accumulation in the Iraqi economy and analysis of the results in the econometric model within the duration of the study.

المقدمة: تعتمد التنمية الاقتصادية في البلدان النامية إلى حد كبير على مدى قدرة اقتصاداتها القومية على توفير الموارد الحقيقية اللازمة لتنفيذ برامجها التنموية وان مصادر تمويل هذه الخطط التنموية تنقسم إلى مصدرين، أولهما، المدخرات المحلية التي تتحقق في الاقتصاد القومي اذ ان الاستثمار يتحدد بالتمويل الذي يقدمه الادخار المحلي والمتمثل في مدخرات قطاع الاعمال ومدخرات القطاع الحكومي ثم مدخرات القطاع العائلي، اما المصدر الثاني للتمويل فانه يتمثل بالموارد الاجنبية على اختلاف انواعها وهناك علاقة وثيقة بين مستوى المدخرات المحلية ومستوى التمويل الخارجي فكلما كان مستوى الادخار المحلي قليلا بالقياس إلى مستوى الاستثمارات المطلوبة كلما زادت الحاجة إلى التمويل الخارجي والعكس صحيح لذلك لا بد من الاستعانة برأس المال الأجنبي لسد الفجوة بين الموارد المحلية المخصصة للاستثمار. إن أحادية الاقتصاد العراقي خلال فترة الدراسة بالاعتماد على النفط كونه المصدر الوحيد للتمويل وهيمنة القطاع العام على الاقتصاد وتدني الكفاءة في العملية الانتاجية وشل الية السوق وتهميش دور القطاع الخاص واتساع البطالة وانتشار الفقر والفساد الاداري والمالي وماحصل من سياسات انعزالية ادت إلى تقادم المؤسسات والنظام الاداري التي قد استنفذت جميع موارده الاقتصادية حيث خرج الاقتصاد العراقي منها ملزما بديون ثقيلة وتعويضات مفرطة ادت إلى تدمير كامل وهوة كبيرة كما وان السياسات الاقتصادية التي اعتمدت في حينها لم تكن ردود أفعال بدلا من كونها سياسات اقتصادية مستقرة لذا كان ان هدف التعرف على واقع الاقتصاد العراقي وبالأخص الاستثمار.

اهمية البحث: تأتي اهمية البحث انسجاماً مع التطلعات والاتجاهات الحديثة بالاهتمام الواسع بالاستثمار في العراق ولاسيما بعد تشريع قانون جديد للاستثمار وتأثيره على مجريات التنمية الاقتصادية في البلد، وللحاجة الفعلية لا سهام الدراسات في هذا المجال في حل المعوقات التي تعترض سبيل تطور الاقتصاد العراقي بكافة قطاعاته .

مشكلة البحث: تنصب إلى معرفة الآلية التي أثرت على تطور الاستثمار من خلال تحليل وتشخيص المتغيرات الاقتصادية التي أثرت فيه، وتأتي هذه الدراسة إجابة على تساؤل مهم وهو: هل كان للمتغيرات الاقتصادية المختارة والتي منها الناتج والدخل القومي وسعر الصرف ومعدلات التضخم والظروف الاقتصادية والحروب والحصار الاقتصادي على تطور الاستثمار في العراق خلال الفترة الدارسة 1999-2010؟.

فرضية البحث: يقوم البحث على فرضية تتلخص بوجود بعض المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر بشكل او باخر على الاستثمار في العراق تأثرت بشكل كبير بتلك المتغيرات الاقتصادية المختارة .

هدف البحث : هنالك مجموعة من الاشكاليات التي تؤثر على تطور الاستثمار منها اجتماعية واخرى ادارية واقتصادية ويركز هذا البحث بدراسة المتغيرات الاقتصادية والتي تعتقد بانها تؤثر على تطور الاستثمار في العراق (لغرض المعالجة ودراستها) ويهدف البحث إلى دراسة تلك المتغيرات بشكل تفصيلي ووضع الاستنتاجات والتوصيات الملائمة له .

المبحث الأول

أولاً: سمات الاقتصاد العراقي: يعاني الاقتصاد من اختلالات في مختلف القطاعات ومن أبرزها ضعف التراكم الرأسمالي لأسباب منها انخفاض مستوى الدخل بصورة عامة مقابل اتجاهات استهلاكية مرتفعة خلفت معها ضعف تراكم وتكوين رأسمالي باتجاه الاستثمار ومع ذلك فان تخصيصات الموازنة الاستثمارية لم تتجاوز 20% من الموازنة العامة للدولة وهي لا ترقى إلى تحسين وتجديد الطاقة الإنتاجية أو نقل التكنولوجيا بالإضافة إلى تدهور الاستيرادات والصادرات خلال فترة الحصار الاقتصادي وماتلتها من أزمات وحروب وارتفاع مؤشر حجم البطالة والاتجاه التصاعدي لمعدل الرقم القياسي لأسعار المستهلك إضافة إلى توقف اغلب

المشروعات الصناعية بسبب التدمير والتخريب الذي لحق بالطاقات الإنتاجية جراء الحروب وأخيراً الاحتلال الأمريكي وتعريض الكثير من المشروعات للسلب والنهب الهدر الكبير للمال العام اثر الفساد الإداري المالي الذي لا يزال مسمراً، ولغرض تبسيط الدراسة أخذت المؤشرات الهادفة في الاقتصاد منها الناتج المحلي والإجمالي وإجمالي تكوين رأس المال الثابت للفترة المدروسة والبحث عن المتغيرات المؤثرة فيها والتي انعكس على تطور الاستثمار في الاقتصاد العراقي والتي تناول منها :-

الناتج المحلي الإجمالي ويعد من أهم المؤشرات التي تعطي صورة رقمية عن النشاط الاقتصادي في أي مجتمع بشكل يظهر هيكل التدفقات والمعاملات الاقتصادية التي تتم بين الوحدات الاقتصادية التي تجد قرارات الانتاج والاستثمار الاستهلاك والادخار في المجتمع ومن خلال متابعة البيانات الاحصائية للناتج المحلي الاجمالي خلال فترة الدراسة (1990-2010) نجد انها شكلت انخفاض الناتج من (29711.1) مليون دينار إلى (10682.0) مليون دينار خلال السنوات الأولى من الدراسة انخفاضاً بنسبة (64%) بسبب حروب الخليج وما تبعها من عقوبات اقتصادية على البلد في حين شهدت المدة (1997-2003) اتجاهات تصاعدية في حجم الناتج المحلي الإجمالي ليبلغ (43335.1) مليون دينار عام (2001) ويعزى ذلك بسبب الإجراءات المتحدة في السماح للعراق بتصدير النفط (النفط مقابل الغذاء) أعقبها الفترة التي دمرت كامل الاقتصاد العراقي وزادت معاناته خلال فترة الاحتلال وخلال السنوات الأخيرة من الدراسة شهد الناتج المحلي الإجمالي تحسناً ملحوظاً فقد بلغ (62309.0) مليون دينار بسبب رفع العقوبات الاقتصادية وزيادة صادراته من النفط الخام بالإضافة إلى ارتفاع أسعار النفط عالمياً (السامرائي، 2011، 84) وعند دراسته الاقتصاد العراقي حسب القطاعات (الزراعي، الصناعي، الخدمات) ونالت من التدمير خلال فترة الدراسة التي أدت إلى انخفاض التدفقات والمعاملات الاقتصادية، ومن خلال متابعة البيانات الاحصائية لإجمالي تكوين رأس المال الثابت في العراق خلال فترة الدراسة (1990-2011) سجلت انخفاضا في بداية الفترة 159.6 مليون دينار اما النصف الثاني من الدراسة فقد شهدت تحسناً لتصل إلى (4328.0) مليون دينار اما في الفترة المنتهية للدراسة

بلغ (15516.6) مليون دينار وجميع تلك التذبذبات في البيانات لاحظت اتجاهات التخريب والدمار الذي نال الاقتصاد العراقي .

ثانياً: الاستثمار في العراق : يمثل المناخ الاستثماري مجموعة من الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية السائدة في بلد ما . والتي تكون اما جاذبة للاستثمار او الطاردة له اذ انها تؤثر وبشكل كبير على القرار الاستثماري سواء بصورة مباشرة او غير مباشرة فالوضع العام سواء الاقتصادي او السياسي او الاجتماعي للدولة ومدى ما تتسم به من استقرار في تنظيماتها القانونية والمؤسسية وتطور النظم المالية والنقدية وما تتميز به من فاعلية وكذلك درجة الوضوح والثبات فضلا عن سياسات الدولة الاقتصادية واجراءاتها وطبيعة السوق والياتة وامكانياته من بنى تحتية وعناصر انتاج وما يتميز به البلد من موارد كل ذلك يمثل بيئة مناسبة او جاذبة للاستثمار. إن العراق كما هو معروف بلد غني جاذب ومحفز للاستثمارات بفضل كوادره العلمية والفنية وثرواته الطبيعية والاجراءات الادارية والتشريعات القانونية التي تكفل تسهيل عمليات الاستثمار وتجيز الدخول إلى السوق العراقية، وتتيح فرصا متكافئة للاستثمارات المحلية والاجنبية مع وجود اليات لتحويل ونقل العملة من والى العراق (مجلة الاقتصاد والاعمال، 2005: 72). يشهد العراق حاليا اتجاها لخصخصة العديد من المصانع والشركات المملوكة للدولة ومن المتوقع ان تمتد الخصخصة في السنوات المقبلة إلى قطاع النفط والمعادن والخدمات ومنها الكهرباء والنقل خاصة لذا فعلى العراق ان يوجه اهتمامه لخلق مناخ حاضن وجاذب للاستثمار بجميع اشكاله المحلي، العربي والاجنبي على السواء من خلال التركيز على السياسات والتشريعات الموجهة لتشجيع الاستثمار بالنظر إلى طبيعة احتياجات البلد وذلك عن طريق طرح مشاريع جديدة لغرض الاستثمار فيها فضلا عن اعتماده لقانون مشجع نسبيا للاستثمار من خلال تقديم العديد من الحوافز وبعض الاعفاءات للمستثمر المحلي والاجنبي وهو الامر الذي من شأنه يساعد على بلورة ذلك التوجه إلى واقع ملموس في المستقبل (الادريسي، 2003: 147-148).

ثالثاً : محفزات الاستثمار في العراق : من الضروري ان يكون للجهات او الهيئات المختصة بعملية الاستثمار في العراق ادراك حجم التغيرات السياسية والاقتصادية التي طرأت على القطر منذ احتلاله من قبل القوات الامريكية في 4/9 /2003 والمبادرة إلى موائمة اقتصاد السوق بما

ينسجم مع حجم التدمير الكامل للبنى التحتية والارتكازية وهناك العديد من العوامل التي يمكن أخذها بنظر الاعتبار عند تشجيع الاستثمار في العراق (صالح، 2005: 34) من أهمها :

- الموقع الجغرافي المتميز والاستراتيجي للعراق ووقوعه بين القارات الثلاث (آسيا، أوروبا ، أفريقيا).

- الموقع التجاري في المنطقة كونه سوقا كبيرا منفتحا للخدمات والانتاج والاستهلاك .

- يعد منفذا رئيسا للتصدير ومنه النفاذ إلى البحر الاحمر عبر ميناء ام قصر ومرورا بالخليج العربي وموانئ اخرى، كما في الدول المجاورة ، فضلا عن كونه منفذا إلى دول الخليج العربي وامتلاكه اكبر مخزون احتياطي للنفط في العالم .

- وفرة الموارد الأولية وموارد الطاقة التي تطلبها العملية الإنتاجية ووجود إمكانات وموارد طبيعية ضخمة وأيدي عاملة رخيصة فضلا عن حاجة هذا السوق إلى السلع والخدمات كل هذه العوامل يجب أخذها بنظر الاعتبار عندما يتعلق الأمر بالاستثمار وتفعيله في العراق من خلال المناخ الاستثماري المناسب وقد كرس مثل هذا الاتجاه القوانين التي صدرت مشجعة للاستثمار وما فيها من امتيازات وحقوق للمستثمر سواء المحلي أو الأجنبي لغرض تشجيع الأموال الوطنية والإقليمية والأجنبية من خلال الحوافز والمزايا والضمانات التي تضمنها قانون الاستثمار العراقي رقم (13) لسنة 2006 والتي من ضمنها الآتي :

أ- المزايا والضمانات ومنها :

- السماح بإخراج رأس المال الخاص بالمستثمر مع عوائده خارج العراق.
- فتح حسابات بالعملة العراقية أو الأجنبية أو كليهما لدى احد المصارف في العراق أو خارجه للمشروع المجاز والتداول في سوق العراق للأوراق المالية بالأسهم والسندات.
- استئجار الاراضي اللازمة للمشروع او المساطحة للمدة التي يكون فيها المشروع الاستثماري قائما على ان لا تزيد المدة عن(25)سنة قابلة للتجديد بموافقة هيئة الاستثمار وان تراعي في تحديد المدة طبيعة المشروع وجدواه للاقتصاد الوطني .

- التأمين على المشروع الاستثماري لدى اي شركة وطنية او اجنبية يجدها ملائمة .
 - منح المستثمر الاجنبي والعاملين في المشاريع الاستثمارية من غير العراقيين حق الاقامة في العراق وتيسير الدخول العراق والخروج منه .
 - اعطاء ضمانات بعدم اتخاذ القرارات التي تضر بالمستثمر الاجنبي ومنها عدم المصادرة او التأميم .
 - اعطاء الحق للعاملين الفنيين والاداريين غير العراقيين في المشروع بالتحويل للأجور والمكافآت إلى خارج العراق .
 - اي تعديل لهذا القانون لا يترتب عليه اي اثر رجعي يمس الضمانات والاعفاءات والحقوق المقررة بموجبه .
- ب- الاعفاءات:**
- يتمتع المشرع الذي يحصل على اجازة استثمار من هيئة الاستثمار بالاعفاء من الضرائب والرسوم لمدة عشر سنوات من تاريخ بدء التشغيل.
 - للهيئة الوطنية زيادة عدد سنوات الاعفاء من الضرائب والرسوم بما يتناسب مع زيادة نسبة مشاركة المستثمر العراقي في المشروع اكثر من 50 %.
 - اعفاء المواد المستوردة لأغراض المشروع الاستثماري من الرسوم على ان تدخل العراق ضمن مدة ثلاث سنوات من تاريخ منح الاجازة.
 - منح مشاريع الفنادق والمؤسسات السياحية والمستشفيات والمؤسسات الصحية ومراكز التأهيل والمؤسسات التربوية والعلمية اعفاءات اضافية من رسوم استيراد الاثاث والمفروشات واللوازم لأغراض التحديث والتجديد مرة كل اربع سنوات في الاقل على ان تدخل العراق او تستعمل في

المشروع في ثلاث سنوات من تاريخ صدور قرار الهيئة بالموافقة على قوائم الاستيراد وكمياتها وعلى شرط ان لاتستعمل لغير الاغراض المستوردة من اجلها (قانون الاستثمار العراقي رقم 13 لسنة 2006) كل هذه المزايا والضمانات هي لغرض تشجيع الاستثمار في العراق لتحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية.

المبحث الثاني

فرص الاستثمار في العراق : يعد العراق بلدا غنيا بثرواته الطبيعية والبشرية ففيه العديد من الفرص الاستثمارية ذات العائد الاستثماري المجزي الذي يمكن للمستثمرين الاستفادة منه في مختلف القطاعات الاقتصادية التي تعود بالنفع والفائدة لكل من المستثمر والدولة (الراوي، 2005:48). وفيما يلي اهم هذه الفرص الاستثمارية :-

أولا- فرص الاستثمار في القطاع الزراعي : لم يحظ القطاع الزراعي في العراق بأي أهمية على الرغم من انه يزخر بالفرص والإمكانات الاستثمارية غير المحدودة وبخاصة إذا ما توافرت له الشروط المواتية فإنه يعد من أفضل المجالات الاستثمارية مدرا للأرباح والمنافع الاقتصادية والاجتماعية؛ لأنه يؤدي دورا حيويا في النشاط الاقتصادي فهو المصدر الأساسي للغذاء، وكذلك فإنه يوفر المواد الأولية لعدد من الأنشطة الصناعية فضلا عن انه يوفر العديد من فرص العمل للسكان، على الرغم من وجود بعض المعوقات أمام نمو وتطور هذا القطاع ومنها قلة مصادر التمويل وارتفاع أسعار المدخلات المستوردة التي يحتاجها الإنتاج الزراعي بالإضافة إلى ارتفاع أسعار الوقود وكلف النقل وكثرة المنتجات الزراعية المستوردة المنافسة إلا انه وبسبب وجود نهريين كبيرين ووجود مساحات واسعة من الأراضي الصالحة للزراعة وكذلك

منح الائتمان طويل الأجل للقطاع الزراعي من قبل الدولة كل ذلك من شأنه أن يؤدي إلى تشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي .

ثانيا : فرص الاستثمار في القطاع الصناعي : اتجه الاقتصاد العراقي في نهاية السبعينيات ومطلع الثمانينات نحو التوسع في المشاريع الصناعية وكانت سياسة الدولة في هذا القطاع حينذاك قائمة على الحفاظ على القطاع العام الصناعي وتنميته وتطويره والسماح بدخول القطاعين الخاص والمختلط إلى العديد من الأنشطة الصناعية ولكن بوجود بعض القيود والمحددات (صالح،2005:35) الا ان سياسة الدولة في الوقت الحالي تتجه نحو خصخصة القطاع العام وذلك بسبب حاجة الدولة إلى مصادر لتمويل الصناعات القائمة من قبل القطاع الخاص المحلي والاجنبي هذا من جهة كما لايمكن عزل الاقتصاد العراقي عن البيئة الاقتصادية الدولية التي تدفع بهذا الاتجاه من جهة اخرى (الياسري،2005:204) وتوجد في العراق فرص استثمارية كثيرة ومتنوعة في مختلف فروع الصناعة ومنها:-

أ- الصناعات الغذائية : مثل معامل الالبان ونتاج الزيوت النباتية والتعليب.

ب- الصناعات الكيماوية : مثل الادوية بأنواعها ونتاج البطاريات وإطارات السيارات .

ج- الصناعات النسيجية : مثل مشاريع النسيج الصوفي ومعامل الغزل القطني.

د- الصناعات المعدنية : ومنها البترول (النفط والغاز الطبيعي) والمعادن كالكبريت الطبيعي والفوسفات والحديد وغيرها من المعادن الاخرى .

ثالثا: فرص الاستثمار في القطاع السياحي : يمتاز العراق بإمكانيات سياحية هامة تتمثل بالمواقع الدينية والآثرية والسياحية والترفيهية وكذلك وبشكل هذا القطاع أهمية كبرى للمستثمر المحلي أو الأجنبي لما يمكن أن يحقق من عوائد استثمارية عالية من خلال الاستثمار فيه (عاشور، 2007:187) ومن أهم تلك المواقع التي يمكن الاستثمار فيها:-

المواقع الدينية : هناك الكثير من المواقع والعتبات المقدسة منتشرة في أنحاء العراق من شماله إلى جنوبه حيث يحتضن العراق مرآد العديد من الأنبياء والأئمة والصالحين حيث تتركز في محافظات النجف وكربلاء وبغداد والموصل وسامراء والتي تشكل مكانا يزوره الناس من مختلف بلدان العالم.

المواقع الأثرية : ويمتلك العراق تراثا حضاريا كبيرا حيث حضارة أور وبابل والوركاء وأشور ونينوى والتي لاتزال آثارها شاخصة لحد الآن إضافة إلى الحضارة الإسلامية (الملوية في سامراء وجامع الكوفة والسهلة في مدينة النجف) وتستهوئ هذه المواقع العديد من المهتمين بالتراث الثري والحضاري فضلا عن وجود الكثير من المشاريع السياحية والفنادق والمنتجعات السياحية الضخمة والمؤسسات والمعاهد السياحية وإضافة إلى ما سبق فهناك العديد من المشاريع السياحية الأخرى التي يتطلب الاستثمار فيها .

رابعا: فرص الاستثمار في مشاريع البنى الأساسية: أحدثت الحروب المتتالية دمارا شبة كامل في البنى الأساسية (الطاقة الكهربائية ، الاتصالات ، النقل ، الماء والصرف الصحي ، إضافة إلى المؤسسات العامة) (عاشور، 2007:188) وهذا الدمار أدى إلى تدمير البنى التحتية للاقتصاد

العراقي والى تراجع كبير في الخدمات المقدمة للمجتمع لذلك فعلى الحكومة العراقية القيام بالعديد من الاجراءات اللازمة والعاجلة للنهوض بالاقتصاد (الاقتصاد الذي دمرته الحروب) من خلال تشجيع المستثمرين المحليين والاجانب على الاستثمار في مجالات مختلفة وخاصة مجالات البنية التحتية وغيرها. وعليه يمكن ان تستنتج مما سبق ان مشكلة الاستثمار في العراق مشكلة اجتماعية وسياسية ولغرض تهيئة المناخ الملائم لابد من بذل جهود كبيرة بدا من الاستغلال الامثل للموارد الاقتصادية المتوافرة بما يحقق تنمية اقتصادية شاملة ومستدامة.

المبحث الثالث

أولاً: تحليل وقياس أهم المتغيرات المؤثرة على الاستثمار في الاقتصاد العراقي للفترة (2010-1999)

قامت الدراسة على اختيار بعض المتغيرات الاقتصادية التي نعتقد بانها تؤثر في اجمالي تكوين راس المال الثابت ومنها متوسط الدخل الضروري واسعار الصرف والمديونية العالمية والرقم القياسي لأسعار المستهلك فمتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي خلال فترة الدراسة قد شهد تذبذباً ملحوظاً من خلال البيانات الاحصائية المتحصل عليها ارتبطت بآثار وأضرار اقتصادية ومالحة بالاقتصاد العراقي من دمار وتخريب، واعتقد الباحثون بانه عامل مؤثر في التأثير على حجم الاستثمار في العراق وادخل ضمن تلك المتميزات الاقتصادية اما متغير الرقم القياسي للأسعار والذي يشير إلى معدلات التضخم والذي يؤثر على القوة الشرائية للأفراد والنقود حيث وجدنا خلال الفترة المدروسة كانت في بداياتها بداية انتعاش للاقتصاد وخاصة بعد حرب الخليج شهدت بعدها ارتفاعات بالأسعار وانخفاض في القوة الشرائية للدينار العراقي (السامرائي، 2011، 74). اما متغير اسعار الصرف فإنها تعد أداة ربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي

وان تصدير السلع يزيد من عرض عملة البلد في السوق الوطني والاستيراد يزيد من الطلب على عملة ذلك البلد إلى ان الاستيرادات تزيد الطلب على العملات الاجنبية وتزيد من عرض العملة الوطنية في الاسواق العالمية، بينما الصادرات تزيد من الطلب الاجنبي على العملة الوطنية وتزيد من عرض العملات الاجنبية في السوق الوطني (كريانين 2010، 26)، وان تخفيض الصرف يعمل على تحفيز الصادرات وتثبيط الواردات بواسطة الية الاسعار اذا تمتع كل منها بمرونتي طلب عالية واذا زادت الصادرات وانخفضت نسبة الاستيرادات الاستهلاكية من اجمالي الاستيرادات قد يؤدي ذلك إلى ارتفاع معدل الاستثمار (حاتم وسلمان 1994، 285) ومن خلال متابعة بيانات اسعار الصرف في الاقتصاد العراقي خلال فترة الدراسة يظهر ان هناك تباينا واضحا في اسعار الصرف للعملة، نعتقد بانها كان لها الاثر في صرف الاستثمار وكذلك ان الجانب او المتغير الهام عن بقية العوامل في اتخاذ القرارات الاستثمارية وهي الاستقرار السياسي والامني لان المستثمر لا بد وان يأخذ بنظر الاعتبار جملة المخاطر غير الاقتصادية التي من المحتمل ان يتغير فيها مثل التامين ومصادرة الملكيات والتدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي، فضلا عن تأثير الاستقرار في النظام السياسي والاجتماعي ويعد من اهم المحددات بالإضافة إلى تأثير الحصار الاقتصادي فقد احدثت العزلة التي عانا منها العراق خلال فترة الحصار، اضعفت معها الاستثمار في العراق (الخرجي 2008، 150) وان جميع تلك المتميزات اخذت بالحسبان من خلال اختبارات نموذج الانحدار الخطي المتعدد.

ثانيا: تحليل وقياس تأثير بعض المتغيرات الاقتصادية : اما عن نتائج التحليل فقد تم اخذ تأثير كل متغير من المتغيرات المستقلة في تأثيرها على المتغير التابع اجمالي تكوين راس المال الثابت وكانت نتائج التحليل التالية :

أ- العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي تكوين رأس المال الثابت :

وقد مثلت العلاقة الصيغة الآتية

$$X=5.113+0.0000754 \ln X1$$

$$T=0.00$$

$$F=0.00$$

$$R2=0.62$$

$$D.W=0.584$$

العلاقة بين تأثير المتغير المستقل الناتج المحلي الإجمالي في التأثير على المتغير التابع إجمالي تكوين رأس المال الثابت ، ووجد ان متغير الناتج المحلي الإجمالي مثلته العلاقة اللوغارتمية للطرف الايمن وتبين ان العلاقة طردية بينهما وكلما زاد الناتج المحلي الإجمالي بمقدار وحدة واحدة فان الاستثمار (إجمالي تكوين رأس المال الثابت) سوف يزداد بمقدار 0.0000754 وهذا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية ، اما من حيث الاختبارات الاحصائية ومن حيث القوة التفسيرية للدالة فقد كان معامل التحديد 0.62 وهذا يدل على ان 62% من المتغيرات في تكوين رأس المال الثابت ترجع إلى الزيادة الحقيقية في الناتج المحلي الإجمالي ، وكان اختبار t معنوياً جدا حيث بلغ 0.000 وكذلك الحال بالنسبة لاختبار f حيث بلغ 0.000.

ب- العلاقة بين الرقم القياسي للأسعار وإجمالي تكوين رأس المال الثابت :

وقد مثلت الصيغة الخطية

$$Y=498.348+0.561 X3$$

$$T=0.00$$

$$F=0.00$$

$$R^2=0.77$$

$$D.W=2.91$$

العلاقة بين تأثير المتغير المستقل (الرقم القياسي لأسعار المستهلك) في التأثير على المتغير التابع اجمالي تكوين رأس المال الثابت ، ويبدو من المعادلة انه ازداد الرقم للأسعار بمقدار وحدة واحدة فإن اجمالي تكوين المال سوف يزداد بمقدار 0.561 وان العلاقة الطردية تدل على انه كلما ازداد الرقم القياسي كلما زاد الاستثمار وذلك يكون ايجابيا في الدول متوسطة الدخل كالعراق ، في حين يكون سلبيا في الدول منخفضة الدخل . اما من حيث الاختبارات الاحصائية فكانت الدالة ممتازة من حيث اختبار t واختبار المعنوية الاجمالية f اما من حيث القوة التفسيرية فقد كانت قيمة معامل التحديد 0.77 وهذا يدل على ان 77% من المتغيرات في تكوين راس المال ترجع إلى الزيادة في الرقم القياسي للأسعار . وإن ارتفاع اسعار النفط ادى إلى زيادة الاسعار وإلى زيادة حصيلة العراق من النقد الاجنبي الذي سوف يؤدي إلى تسريع الاستثمار وزيادة معدلات التنمية . وكذلك وان ارتفاع الاسعار قد يزيد من الطلب على العمالة في المناطق الريفية ليستفيد من ذلك العمال غير الماهرين والفقراء ، وان هيكل الاقتصاد هو الذي يحدد لكيفية تأثير الزيادة في الدخل على القطاعات المختلفة (www.fao.org) ان منظمة العمل الدولية فقد حاولت ان تترجم مفهوم تلبية الحاجات الاساسية إلى برنامج عمل ناجح في الكثير من الدول النامية غطى جوانب مهمة من عملية التنمية الاقتصادية شملت الرعاية الصحية والتعليم الاساسي ودعم المشروعات الصغيرة ومشروعات البنية التحتية . الاقتصادي (مايكل تودارو) مؤلف كتاب التنمية الاقتصادية في العالم الثالث يرى ان التنمية الاقتصادية يجب ان تكون عملية متعددة الجوانب متضمنة للتغيرات الاساسية في البنية الاجتماعية والمواقف الشعبية والمؤسسات القومية، وكذلك تستهدف تعجيل النمو الاقتصادي وتقليل عدم التساوي في الدخل ، والتنمية في جوهرها يجب ان تمثل كل السلسلة المتكاملة للتغير بجانب التوفيق بين الحاجات الاساسية ورغبات الافراد والمجموعات الاجتماعية من خلال نظام اجتماعي متكامل والتقدم نحو وضع افضل للحياة ماديا ومعنويا

. (<http://www.islamonline.net>)

د-العلاقة بين الدين العام الداخلي واجمالي تكوين رأس المال الثابت: مثلت الصيغة اللوغارتمية الاتية

$$\ln y = 6.507 + 0.000000380 \ln X3$$

$$T=0.00$$

$$F=0.00$$

$$R2=0.60$$

$$D.w=0.747$$

علاقة الدين العام الداخلي في التأثير على إجمالي تكوين رأس المال الثابت في النموذج القياسي ، وكانت العلاقة طردية بينهما ، وتبين انه كلما زاد الدين بمقدار وحدة واحدة سوف يزداد تكوين رأس المال بمقدار 0.000000380 اما من حيث الاختبارات الاحصائية فان اختبار t كان معنويا وكذلك الحال بالنسبة إلى اختبار f ، اما من القوة التفسيرية فقد كانت قيمة معامل التحديد 0.60 وهذا يعني ان 60% من التغيرات في تكوين رأس المال الثابت ترجع إلى الدين العام الداخلي . إن فجوة الموارد المحلية وتأثيرها في نقل التضخم في البلاد المختلفة عندما يكون معدل الاستثمار اكبر من معدل الادخار يستدعي اما الافتراض الخارجي او التمويل بالعجز وكلاهما يؤديان إلى الضغط على المستوى العام للأسعار مع تفاوت الاجل الذي يظهر فيه ثمار التضخم لكل منهما . ففي حالة التمويل بالعجز فان اثاره التضخمية تظهر غالبا في الاجل القصير او المتوسط اما في حالة الظروف الخارجية فان اثارها التضخمية تظهر في المدى المتوسط حينها تبدأ مدفوعات خدمة الدين في التزايد (زكي ، 1985 : 51) .

هـ - العلاقة بين سعر الصرف واجمالي تكوين رأس المال الثابت : وقد مثلت الصيغة اللوغارتمية للطرف الايمن

$$Y = -46.039 + 804.002 \ln X4$$

$$T=0.25$$

$$F=0.258$$

$$R^2=0.06$$

$$D.W=0.702$$

العلاقة بين أثر سعر الصرف للدينار العراقي في المتغير التابع اجمالي تكوين رأس المال الثابت، وتبين من نتائج التحليل ان تأثير سعر الصرف كان ضعيفا جدا في التأثير على إجمالي تكوين رأس المال الثابت ، حيث بلغ معامل التحديد 0.06 وذلك يدل على ان 60% فقط من التغيرات في اجمالي تكوين راس المال الثابت ترجع إلى سعر الصرف .

و- العلاقة بين متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي واجمالي تكوين راس المال :

مثلت الصيغة الخطية الاتية

$$Y=142.968+0.003244 X5$$

$$T=0.00$$

$$F=0.00$$

$$R^2=0.80$$

$$D.W=2.39$$

العلاقة بين متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي كمتغير مستقل في التأثير على المتغير التابع اجمالي تكوين رأس المال الثابت ، وتبين العلاقة الطردية بينهما انه اذا زاد متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي بمقدار وحدة واحدة فان اجمالي تكوين راس المال الثابت سوف يزداد بمقدار 0.003244 ، أما من حيث الاختبارات الاحصائية فإنها كانت معنوية لكل من اختبار t واختبار f على التوالي ، اما من حيث القوة التفسيرية للمعادلة فإنها كانت قوية حيث بلغ معامل التحديد 0.80 وهذا يدل على ان 80% من المتغيرات في اجمالي تكوين راس المال الثابت تعود إلى اثر متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي ، لما للدخل القومي من تأثير في إجمالي تكوين رأس المال الثابت .

ز- علاقة اثر الحروب والحصار بإجمالي تكوين رأس المال الثابت : عند تحليل تباين المتغير التابع اجمالي تكوين راس المال الثابت والمتغير الوهمي المستقل لقياس اثر سنوات الحرب والحصار الاقتصادي خلال المدة ، اتضح ان عامل الحصار كان مؤثرا جدا نتيجة لعدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي بينما لم تتأثر قيمة إجمالي تكوين رأس المال الثابت بسنوات الحرب كما يتضح من المعادلات التالية وجدول (10) جدول تحليل التباين :

$$Y = 0.05 + 0.450 \times 6$$

المتغير الوهمي لأثر الحصار

T=0.00

F=0.00

R2=0.68

وفيما يخص اثر الحروب فقد كانت النتائج

$$Y = 0.05 + 1655 \text{ War}$$

T=0.00

F=0.98

R2=0.68

جدول (10) جدول تحليل التباين لأثر الحصار والحروب للمدة (1990 - 2010)

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	F	المعنوية
Block	4.50E+08	1	4.50E + 08	37.147	.000
War	165535.1	1	165535.1		
Error	2.18E+08	18	12112350	.014	.908
Total	6.85E+08	20			

الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي spss

3.4- المبحث الثالث : خلاصة النتائج والاستنتاجات والتوصيات

1.3.4- خلاصة النتائج :

جدول (11) خلاصة المعادلات التقديرية واختباراتها الاحصائية

ت	المعادلة	T	F		D.W
الناتج المحلي الاجمالي	$Y=5.113 + 0.0000754 \ln X1$	0.00	0.00	0.62	0.584
الرقم القياسي للأسعار	$Y= 498.348 + 0.561 X2$	0.00	0.00	0.77	2.90
الدين العام الداخلي	$\ln y= 6.507 + 0.000000380 \ln X3$	0.00	0.00	0.60	0.747
سعر الصرف	$Y= - 46.039 + 804.002 \ln X4$	0.25	0.258	0.06	0.702
متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي	$Y=142.968 + 0.003244 X5$	0.00	0.00	0.80	2.39
اثر الحصار	$Y= 0.05 + 0.405 \text{Block}$	0.00	0.00	0.68	-
اثر الحروب	$Y= 0.05 + 1655 \text{War}$	0.00	0.98	0.68	-

الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي spss

من خلال ملاحظة المعادلات السابقة تبين ان الاشارات الجبرية مطابقة لمنطق النظرية الاقتصادية من ناحية ، ومن ناحية اخرى نجد قيمة المعلمات في النماذج المختارة تعني ان لهذه المتغيرات المستقلة المختارة تأثير في المتغير التابع (اجمالي تكوين راس المال الثابت) وقد أظهرت أحسن تماثيل في معادلة اثر الرقم القياسي لأسعار المستهلك الأكثر تأثيرا والمتغير الوهمي لسنوات الحصار الاقتصادي او عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي . اما معامل الارتباط R2 فقد ظهرت قوته في التأثير لأكثر المتغيرات المستقلة (المختارة) في تأثيرها وتراوحت بين (- 0.80 0.60) ولجميع المتغيرات المختارة . وان بعض النماذج المقدره فقدت خاصية الكفاءة في الحصول على اقل تباين ممكن وهذا ادى إلى عدم معنوية المتغيرات المستقلة نتيجة لتناقص قيمة t المحتسبة ، وهذه الانحرافات في بعض النماذج ناتجة عن عيوب تتعلق بالبيانات وعدم دقتها .

أ:- الاستنتاجات:-

1- يتأثر الاستثمار بعدة عوامل والتي من بينها ، الناتج المحلي الاجمالي ، الرقم القياسي للأسعار ، الدين العام الداخلي ، سعر الصرف ، مستوى الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي .

2- ان التكنولوجيا الحديثة والمتطورة التي من الممكن نقلها عبر الاستثمار الاجنبي المباشر للشركات المحلية في البلدان المضيفة تقدم مساهمة مهمة بجانب رأس المال الذي يشتمل عليه

الاستثمار الاجنبي المباشر في زيادة النمو الاقتصادي والتأثير على تكوين راس المال الثابت للبلاد المضيف .

3- ان الفجوة التكنولوجية التي تفصل بين بلدان الموطن والبلدان المضيغة من جهة والشركات متعددة الجنسية والشركات المحلية من جهة اخرى من المسائل المهمة التي تحتل اهمية كبيرة في بيان اثر نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية المضيغة، اذ كلما كانت هذه الفجوة التكنولوجية ضيقة كلما ادت إلى تسهيل عملية نقل واستيعاب ونشر المعرفة التكنولوجية فيما بين الشركات متعددة الجنسية والشركات المحلية وبالتالي رفع مستوى التنافسية بين هذه الشركات المختلفة .

4- بالإضافة إلى انعدام الأمن والاستقرار السياسي ، هناك ضعف في الخدمات المالية والمصرفية وغياب أنشطة البحث والتطوير بالإضافة إلى الاختناقات المستمرة في مجال الطاقة الكهربائية والوقود ، والفساد الاداري والمالي في الدوائر الحكومية ، كل ذلك يعد من معوقات الاستثمار في العراق .

ب:- التوصيات :-

1- مكافحة الفساد الاداري المبطن المنتشر في داخل اجهزة الدولة بكافة انواعه (عدم الكفاءة ، عدم تجانس الاختصاص ، الرشوة) ، ووضع اليات وقوانين صارمة لمحاسبة المفسدين ، من جهة ، ومن جهة اخرى تحسين الوضع الاقتصادي وزيادة الحوافز المالية للعاملين في الهيئات المتعلقة بالاستثمار بغية منع امكانية تعرضهم للرشوة بأشكالها المختلفة وتحت مسميات عديدة .

2- العمل بتقديم قروض ومساعدات إلى المستثمرين المحليين لإقامة المشاريع المهمة والحيوية والتي تتطلب مبالغ ضخمة ، وخلق كوادر فنية وادارية محلية كفوءة لديها القدرة الكافية للتعامل مع الكوادر الاجنبية المنخرطة ضمن العمليات الاستثمارية في داخل العراق .

3 - تقديم بحوث خاصة بتقويم المشاريع الحالية المنجزة لغرض الاستفادة القصوى من العمليات الاستثمارية المقترح الاقدام عليها وفق منظور المبادئ الاقتصادية التي تنص على ضرورة التعامل مع جميع الموارد الاقتصادية النادرة على افضل وجه كي لا يتحقق اي نمط من انماط الهدر لها اثناء استخدامها في العمليات الاستثمارية .

4- التأكيد على أهمية تقوية وتعزيز الاستقرار السياسي والاقتصادي في العراق وتكثيف الجهود لتحسين بيئة الاستثمار المحلي والاجنبي من خلال معالجة اوجه القصور في هذه البيئة .

المصادر:

الإدريسي :أمين محمد سعيد الاستثمارات الاجنبية المباشرة في العراق الحقائق والضوابط والتسهيلات ،مجلة الاقتصاد السياسي العدد 4 اربيل 2003 .

البنك المركزي العراقي ،المديرية العامة للإحصاء والبحوث،النشرات السنوية 1990-2010

بول.اية،سادسون ،نورد هاوس ،الاقتصاد ترجمة هشام عبدالله ،الدار الاهلية للنشر ط1 عمان 2001

الحسناوي :أموري هادي كاظم ،طرق القياس الاقتصادي ،دار وائل للنشر ط1،الاردن 2002

الخرجي:داود سلام ،الخصخصة في البلدان النامية بين متطلبات التنمية ودوافع الاستثمار الاجنبي جامعة الكوفة،2008

الراوي :احمد عمر ،الاقتصاد العراقي بين الواقع والطموح ،ندوة علمية ،مكتب الاستشارات،كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد 2005

زكي ،رمزي ، الدين والتنمية والقروض الخارجية واثارها على الدول العربية القاهرة1985

صالح ،أزاد شكور ،قوانين تشجيع الاستثمار في العراق وتطبيقاتها في مجال الاستثمار السياحي،رسالة ماجستير كلية القانون جامعة صلاح الدين ،اربيل 2005

طافة محمد ،ونور ،محمود،عجلان ،الاستثمار العربي وأثره على الاقتصاد الأردني،دراسة تحليلية مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ،الجامعة ،العدد17 ،2008

العباس:عبد المحسن محمد عباس ، اثر النقد الاجنبي في تحديد حجم الاستثمار والطاقة الاستيعابية في العراق المستنصرية ،1997

عاشور ،احسان جبر ،دور الاستثمار الاجنبي المباشر في عملية التنمية الاقتصادية،تجارب دول مختارة مع اشارة خاصة للطرف ،جامعة بغداد 2007

قانون الاستثمار العراقي رقم 13 لسنة 2006

كريانين ،مورد خاي ،الاقتصاد الدولي مدخل السياسات تعرب ابراهيم منصور دار المريخ للنشر السعودية 2010

الندوة التاسعة من سلسلة الندوات التي يقيمها مكتب الاستشارات تحت عنوان (الاقتصاد العراقي بين الواقع والطموح ،الجزء الاول كلية الادارة والاقتصاد ،جامعة بغداد 2005

وزارة التخطيط والتعاون العراقية والجهاز المركزي للإحصاء، النشرات السنوية 1990-2010

الياسري :حسن نوري الخصخصة ،دراسة لتجارب عالمية وافاق تطبيقها في العراق

1 -Julia darby and others 1990 the impact of exchange rate uncertainty on the level of investment. The economic journal vol109,no,march

2-Parter,Stephen A center for international environmental law issue brief for the world summit on sustainable development
<http://www.iisd.org>.

3-William j.baumol economic principle and policy seventh edition the Dryden press newyork university 1998.